التعليم وإشكالية المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في الوطن العربي

Education, Citizenship Problem, and Social Responsibility in the Arab States.

أ.د. شبل بدران(*)

ملخَّص

تعد المواطنة من أهم القضايا التي ينشغل بها الفكر السياسي والتربوي في عالمنا المعاصر، حيث تزداد مظاهر العولمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تخلق حالة من الاستقطاب الدولي؛ لذلك فإن طرح قضايا المواطنة وما يرتبط بها من مفاهيم «الهوية» و«الدولة القومية» أصبح أمرًا مطلوبًا على صعيد الفكر السياسي والاجتماعي والتربوي في عالمنا المعاصر.

والدراسة الحالية تنشغل ببعض القضايا المهمَّة، وعلىٰ رأسها مفاهيم المواطنة وقيمها وعلاقتها بالنظام التعليمي العربي وأهدافه حتىٰ نستطيع أن نضع تصورًا لقيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في ضوء تطوير أهداف وفلسفة النظام التعليم العربي.

Abstract:

Citizenship is considered one of the most important topics concerning political and educational thought in our contemporary world. Aspects of globalization and its political, economic, social, and cultural impacts increase, leading to a status of international polarization. Thus, providing citizenship cases and related concepts such as "identity" and "national state" becomes a required topic in political, social, and educational thought domains in the contemporary world.

The present study investigated issues such as concepts of citizenship, its values, its relationship with the Arab educational system, and its objectives. Study results provided a vision for citizenship values and social responsibility in light of development objectives and the philosophy of the Arab educational system.

الكلمات الدالَّة

[التعليم، المسؤولية الاجتماعية، المواطنة، العولمة]

*

(*) أستاذ علم اجتماع التربية، عميد كلية التربية الأسبق - جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

مقدِّمة:

> «إن قوة الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة في عصرنا تعود إلى إبداع مبدأ المواطنة، أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الجماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام - بما فيها بناء الإطار الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني - هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع، ولكل فرد معًا». **(برهان غليون)**

تعد المواطنة من أهم القضايا التي ينشغل بها الفكر السياسي والتربوي في عالمنا المعاصر، حيث تزداد مظاهر العولمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تخلق حالة من الاستقطاب الدولي، لذلك فإن طرح قضايا المواطنة وما يرتبط بها من مفاهيم «الهوية، والدولة القومية» أصبح أمرًا مطلوبًا على صعيد الفكر السياسي والاجتماعي والتربوي في عالمنا المعاصر.

وإذا كانت المواطنة في تجلياتها المختلفة ترتبط أشد الارتباط بالحياة الديمقراطية التي نسعى في مجتمعاتنا إلى تحقيقها، حيث تهدف المواطنة في التحليل الأخير إلى تحقيق مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الإنسان، ولا شك أن كل ذلك يعد من ملامح الحياة الديمقراطية المعاصرة التي نسعى جميعًا إلى تحقيقها والعيش في كنفها. من هنا تستطيع المواطنة والمسؤولية الاجتماعية كمفهوم وممارسة يومية وحياتية إلى مواجهة ثقافة الإقصاء والاستبعاد والتعصب والعنصرية والقبلية، وكل تلك القضايا وجودها في أي مجتمع يعني في النهاية غياب المواطنة فيه وغياب الحياة الديمقراطية والعدالة التي تقوم عليها مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

لكل ذلك فإننا سنحاول في هذه الدراسة أن ننشغل ببعض القضايا المهمَّة، وعلى رأسها مفاهيم المواطنة وقيمها وعلاقتها بالنظام التعليمي العربي وأهدافه حتى نستطيع أن نضع تصورًا لقيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في ضوء تطوير أهداف التعليم العربي.

أولاً- ماهية المواطنة: بين الجذور الغربية والتطلعات العربية:

تزخر الأدبيات التربوية والسياسية والاجتماعية بمفاهيم عديدة حول المواطنة والمواطنية وعلاقة المواطنة بالانتماء والهوية، حيث نجد أن للمواطنة جذور تاريخية تعود إلى نشوء المفهوم والممارسة في «المدن - الدول» الإغريقية (Polis) وإلى القوانين المدنية التي اشتهرت بها الإمبراطورية الرومانية فيما بعد، وصولًا إلى أنماط «الدولة - الأمة» أو «الدولة - الوطن» (Nation State) الحديثة، التي ازدهرت بين زمن تبني شعارات الثورة الفرنسية وزمن استشراء الحداثة في أعقاب الثورة الصناعية واعتبار المواطنة صيغة ضرورية أو صيغة لا جدال في تفضيلها على غيرها، قد يعكس تأثير الحداثة وانتصارها في الهيمنة على السياسة والفكر في العالم المعاصر، أو قد يعكس التمسك بالحداثة التي تحاول ما بعد الحداثة في الدول المتقدمة أن تتخطاها[1].

وواقع الحال هو أن المواطنة ليست حتمية مطلقة، بل هي ضرورية في كل مجتمع. فالمواطنة هي خيار اتخذته مجتمعات ولم تتخذه مجتمعات أخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فالماركسية والقبلية والأصولية، هما صيغتان لا تعتمدان الوطن أو المواطنة. فالعقيدة الماركسية هي مناهضة للأوطان في توقها إلى مجتمع عالمي وهي لا تدين بالانتماء للمواطن باعتبارها أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة توحد

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة في التنمية (3)، المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص4.

الناس عبر الأوطان المختلفة أكثر مما يوحدهم انتماء آخر، جغرافي أو عرقي أو جنسي أو غير ذلك. كذلك فالانتماء القبلي، المرتكز على النسب بدل الأرض يتخطى أحيانًا حدود الوطن ويضيق عنه في أحيان أخرى.

إن كلمة "Citizenship" الغربية المنطلقة من المجتمع المدني الرأسمالي والتي لحقت بها عن كثب الثورة الصناعية وتفاعلت معها وأعادت قولبتها، توحي بالتلازم مع الحيوية الاقتصادية والعملية، أما «المواطنة» فتركز على مكان السكن «الوطن» وما يتماشى معه من معاني السكون (أو السكينة) والانتماء. وقد أضفت الأدبيات العربية كتلك التي أنتجها كُتَّاب «عصر النهضة» - وتحديدًا أول من استعمل هذا المفهوم «رفاعة رافع الطهطاوي» - من أدب الحنين إلى الوطن والتعبير عن التعلق به، صبغة عاطفية وتبجيلية على المواطنة، مما قد يصب في خانة جمودها وعدم فاعليتها. فالجانب العاطفي من المواطنة الذي يحدده «مارك رويلوفس Mark Roelofs» بالكبرياء والمشاركة والتحدي والخصوصية، لا يكفي للتحفيز على خدمة الوطن في الأوقات العادية، ولا يدعو لتحسين الكيان الذي يشعر الفرد حياله بكل الإعزاز والاحترام والتقدير، وإن كان هذا الجانب لا يعيق عن الاستماتة في الدفاع عن الوطن عندما تدعو الحاجة، بل غالبًا ما يحث على ذلك[1].

ومن هذا الفرق في معنى التعبير ينساب فرق آخر، فإن "Citizenship" تركز على العلاقة بين الفرد (وهو وحدة الحيوية الاقتصادية) وبين الدولة، بينما تركز كلمة «مواطنة» على الانتماء الذي يشترك فيه الأفراد، وبالتالي فإن الجماعة لا الفرد هو محور اللفظة العربية ذلك فإن "Citizenship" تشتق من "City" وبالتالي فاللفظة الغربية تحمل تحيزًا إلى المدن لا نجده في اللفظة العربية التي لا تميز بين مدينة وريف.

وإذا كان «رفاعة رافع الطهطاوي» (1801-1873م) هو أول مفكر عربي

(1) Mark H. Roelofs, The Tension of Citizenship: Private Man and Public Duty, N.Y.: Rinehart, 1957, PP.11-14.

يستعمل لفظة «الوطنية»، وذلك في مطلع القرن التاسع عشر، فإن اهتمامه بفكرة الوطن والوطنية تعود إلى مشاهدته بعينه الثورة الفرنسية التي قام بها الشعب الفرنسي في عام (1830م)، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم وفي سبيل تحقيق مجتمع المساواة والإخاء والحرية. كما أن «الطهطاوي» أول من كتب- نثرًا وشعرًا- في معنى الوطن والوطنية فقد كتب وهو في باريس بيتًا من الشعر يقول فيه:

لئن طلقت باريسًا ثلاثًا فما هذا لغير وصال مصر

ويعتبر كتاب «الطهطاوي» **(مقدمة وطنية مصرية)** هو أول كتاب من نوعه في مصر والوطن العربي في مفهوم الوطنية، فيقول فيه: «**حب الوطن من الإيمان ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان. ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب ولأرضك حرمة وطنها، كما لوالدتك حق لبنها، والكريم لا يجفوا أرضًا بها قوابله ولا ينسى دارًا بها قبائله**»[1]. ويناشد المربين في كتابه «**المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين**» أن يغرسوا الوطنية في نفوس طلابهم لأن الوطن هو عش الإنسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجتمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاؤه هواؤه ورباه نسيمه وحلت عنه التمائم فيه[2]. وبذلك يحتل الوطن والوطنية مكانة عظمى في فكر «الطهطاوي»، وهي ليست فكرة هلامية، بل هي محددة المعالم والوجود، وتستوجب ضرورة توعية الطلاب بها منذ نعومة أظفارهم في المدارس حتى يعوا وطنهم. وكذا يتربى لديهم وعي سياسي شامل بالوطن ككل.

تلك كانت بداية مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي، أما المواطنة في الفكر السياسي الغربي فقد نشأت وترعرعت في ظل قوانين مدنية (Civil Codes) وكانت

(1) رفاعة رافع الطهطاوي، مقدمة وطنية مصرية، مطبعة بولاق، القاهرة، 1283هـ/1866م، ص3.

(2) رفاعة رافع الطهطاوي، المرشد الأمين للبنات والبنين، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، 1289هـ/1874م، ص91.

هذه القوانين خصوصًا بعد استكمال شرائع روما، تساوي بين المواطنين وتضمن بعض الحقوق للغرباء، وأصبحت الآن تساوي بين جميع المواطنين، ومنذ البداية كانت المواطنة منوطة بالفاعلية كالإسهام في اتخاذ القرار عن طريق الحوار أو الانتخاب أو بالفاعلية الاقتصادية، عندما كان المواطنون هم الممارسين لحق الملكية، وبالتالي الحائزون على سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي على صعيد المجتمع المدني. وكذلك القوانين المدنية التي ترعى الحاجات السياسية والاقتصادية، وتستجيب لمتطلباتها وتتطور بتطورها، رغم ترجيح مصالح الحكام في فترات القرون الوسطى حيث غدا المواطنون رعايا، قبل أن يستعيدوا غلبة مصالحهم على مصالح الحكام في ظل الديمقراطية الحديثة والتي انطلقت من الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن "Citizen Declaration of Man" والصادر في 26 أغسطس 1789م عن الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح جزءًا من دستور الثورة الأولى الذي صدر عام 1791م، ولقد طرح العديد من النصوص التي تعد بمثابة الحقوق المقدسة للإنسانية والمواطنين من قبيل[1]:

1- يولد الناس ويظلون دائمًا أحرارًا ومتساوين في الحقوق، وبناء عليه فالامتيازات المدنية لا يمكن أن تبنى إلا على المنفعة العامة.

2- إن غاية كل التنظيمات السياسية هي الحفاظ على حقوق إنسان الطبيعة التي لا يجوز المساس بها، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان.

3- الأمة في جوهرها هي مصدر كل سيادة ولا يجوز لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تزاول أية سلطة ما لم تكن نابعة من الأمة صراحة.

4- تقوم الحرية السياسية على القدرة على عمل أي شيء لا يضر بالآخرين

(1) لويس عوض، الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص93-94.

ومباشرة أي إنسان لحقوقه الطبيعية لا حدود لها إلا الحدود اللازمة لضمان مباشرة أي إنسان آخر لنفس الحقوق مباشرة حرة، وهذه الحدود لا يقررها إلا القانون.

5- لا يجوز للقانون أن يُحرّم شيئًا ما لم يكن فيه إضرار بالمجتمع ولا تجوز عرقلة شيء لم يُحرّمه القانون، كما لا يجوز إكراه إنسان على شيء لم يتطلبه القانون.

6- القانون هو التعبير عن إرادة الجماعة وكل المواطنين لهم حق المشاركة في وضع القانون إما بأشخاص أو عن طريق ممثليهم، ويجب أن يكون القانون واحدًا مع الجميع سواء في الحماية أو العقاب، حيث أن الجميع متساويين أمام القانون، فالجميع متساوون في حق التكريم وتولي المناصب والوظائف بحسب قدراتهم المختلفة ولا امتياز لأحد على أحد إلا بالفضائل والموهبة.

7- لا يجوز إيذاء إنسان بسبب آرائه - ومنها آراؤه الدينية - ما لم يخل تصريحه بها بالأمن العام بحسب ما يسميه القانون.

8- كل مجتمع لا يكفل فيه الفصل بين السلطات وتأمين الحقوق بحاجة إلى دستور.

أما القوانين في الوطن العربي، فتحكمها منذ قرون طويلة وتعمل ولو بدرجات متفاوتة، تحت مظلة الشريعة الإسلامية، وبشكل عام فالقوانين المدنية في معظم الدول العربية محددة المساحة، أو مستقاة من الشريعة الإسلامية، وتبقى القوانين الدينية فاعلة في نواح عديدة من الحياة المدنية كالزواج والطلاق والإرث وبعض الوظائف والمهن.

إذًا فالقانون الذي يحكم التعامل في البلدان العربية ليس قانونًا مدنيًّا صرفًا، ولا هو قادر على تلبية حاجات التطور المستجدة، لأن عنصري الشورى أو الإجماع، اللذين نص عليهما القرآن، لا يجرى تطبيقهما- كل هذا يحول دون أن تغدو القوانين التي تحكم المجتمعات العربية قوانين مدنية منسجمة مع أصول المواطنة بمعناها

الغربي أو معناها الأول لارتباطها بالأوطان منذ نشأتها، وهو يحول دون استخدام الشريعة الإسلامية بشكل يراعي بصورة أوضح النصوص القرآنية التي تحث على استقراء العقل وعلى مراعاة الزمن القائم (شورى وإجماع).

ومن جهة أخرى، فإن المواطنة العربية لم ترتبط أصلًا بالفاعلية، فكان الرعايا هم المواطنون لكنهم في كنف الوطن وليس لأي عمل يقومون به، وقد يكون هذا المعنى للمواطنة هو من أسباب تجميد تعاليم القرآن إلى حد ما، بدلًا من الاتجاه أكثر نحو الاجتهاد في التفسير وإعمال العقل والتأويل- الذي أدى بالمفكرين والمجتهدين الذين استخدموه إلى غياهب السجون أو التكفير والإلحاد... إلخ - من كل هذا يظهر لنا جليًّا أن المواطنة العربية تختلف في كثير من جوانبها الفكرية والعملية عن المواطنة الغربية، وإن كانت الثانية إلى حد كبير أصل الأول ونموذجها، والأمر في نهاية التحليل في حاجة إلى كفاح ونضال على الصعيد النظري الفكري والفلسفي والعمل نحو تأصيل مفهوم للمواطنة ينطلق من طبيعة وخصائص المجتمع العربي.

ثانيًا- المواطنة والهوية:

هناك تعريفات عديدة للهوية، ولكن هناك أيضًا كثير من المفكرين الذين يعلنون عن صعوبة تعريف الهوية، فمثلًا نجد «جوتلوب فريجه Gotlobe Frege» يرى أن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف- وذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته. فالهوية مفهوم أنطولوجي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للحضور في مختلف المقولات المعرفية، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تعوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له، ومع ذلك كله وعلى الرغم من الغموض الذي يلف مفهوم الهوية ويحيط به، يمتلك هذا المفهوم طاقة كشفية لفهم العالم بما يشتمل عليه من كينونات الأنا والآخر.

وعلى كل حال يعرف المفكر الفرنسي «أليكس ميكشيللي» الهوية بأنها: منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي وتتميز على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها. فالهوية وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي، وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عما سواه ويشعر بوحدته الذاتية[1].

هذا ويتقاطع مع الهوية مفهوم آخر هو الانتماء، ومن أجل تحديد ظلال التمايز بين المفهومين يمكن أن نسجل ثلاثة عناصر من التباين بينهما:

1- يتميز مفهوم الهوية بطابع الشمولية، ويشكل الانتماء عنصرًا من عناصر الهوية، فالهوية تتكون من شبكة من الانتماءات والمعايير.

2- يأخذ مفهوم الهوية طابعًا سيكولوجيًّا- نفسيًّا- وفلسفيًّا بالدرجة الأولى، حيث يوظف بشكل واسع في المجال الفلسفي وقوامه (أ = أ) أي إن الشيء هو نفسه، وخلاف لذلك يأخذ مفهوم الانتماء طابعًا سوسيولوجيًّا ويوظف غالبًا في مجال الأدب والسياسة والاجتماع والتربية.

3- مفهوم الهوية مفهوم شامل يوظف للدلالة على ظواهر مادية غير إنسانية، بينما ينفرد مفهوم الانتماء بالدلالة على الظاهرة الإنسانية دون غيرها من الظواهر.

ولما كان ذلك كذلك فإن العلاقة بين المواطنة والهوية لن تستقيم إلا في ضوء مفهوم الانتماء الذي يعد بعدًا سوسيولوجيًّا من أبعاد الهوية، فنحن حينما نتحدث عن

(1) أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم لخدمات الطباعة، دمشق، 1993، ص15.

المواطنة والهوية فإننا في حقيقة الأمر نتحدث عن المواطنة والانتماء بالمعنى الاجتماعي الواسع والشامل للظواهر الإنسانية والاجتماعية المترتبة على الانتماء الوطني أو القومي أو العالمي، أي الانتساب إلى الحضارة الإنسانية بوصفها تراثًا إنسانيًّا عالميًّا يخص كل البشر الموجودين على ظهر البسيطة.

فإذا كانت المواطنة في مفهومها المتعارف عليه هي: عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، تمنح المواطنين بعض الحقوق، مثل: حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وتفرض كذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب (دفع الضرائب، والدفاع عن الوطن)، وهي بذلك تعد أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالًا.

والمواطنة بهذا المعنى هي مفهوم قانوني في المقام الأول، يؤكد أن للفرد حقوقًا مدنية وسياسية ويتمتع بحريات فردية، بالإضافة إلى حرية القيد وحرية التعبير، وحرية التنقل، وحرية الزواج، وأن من حقه افتراض براءته حين يوجه إليه اتهام، وأن يكون له محام يدافع عنه، وأن يعامل بواسطة أجهزة العدالة على قدم وساق مع الآخرين، كما أن له حقوقًا سياسية، بالإضافة إلى التزامه ببعض الواجبات كتحمل نصيبه من النفقات العامة وفقًا لحالته المالية... الخ.

والحديث عن المواطنة والهوية/الانتماء يتطلب ضرورة الإشارة إلى:

• أن المواطنة كذلك هي أساس الشرعية السياسية، فالمواطن ليس مجرد حائز على حقوق فردية ولكنه بالإضافة إلى ذلك يمتلك جزءًا من السيادة السياسية، ذلك أن مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة هم الذين يختارون الحكومة عن طريق الانتخاب وبالتالي هم مصدر السلطة وهم الذين يمنحون الشرعية للقرارات التي تأخذها الحكومات وهم الذين يراقبون أداءها.

• أن المواطنة كذلك هي مصدر العلاقات الاجتماعية، ذلك أن العيش المشترك لا يعنى بالضرورة الاشتراك في نفس الديانة ولكن معناه الخضوع لنفس النظام

السياسي، وهكذا فإن مبدأ الشرعية أصبح ينفذ بالتدريج إلى كل صور الحياة الاجتماعية، وأصبحت العلاقات الاجتماعية بين الناس تقوم على أساس الكرامة المتساوية للجميع.

وعلى الرغم من كثرة التغني بحب الوطن، فإنه يصعب الجزم بأن الانتماء الأساسي لغالبية أبناء الوطن العربي هو الوطن الذي يحملون جنسيته أو يعيشون فيه، ولاشك في أن هذا الانتماء يتفاوت بين دولة وأخرى، وبعض الانتماءات الأكثر رسوخًا ترجع إما إلى أصل تاريخي عميق الجذور كما في انتماء المصري الفخور بحضارته العريقة وبإنجازاتها منذ أقدم العصور، وإما إلى منفعة مادية كما في مواطنية بعض الدول النفطية، حيث يحصل الفرد على امتيازات وأموال كثيرة بسبب وفرة الغنى والثروة وقلة المواطنين، هذا بالإضافة إلى شعور معظم المواطنين العرب بالانتماء إلى الأمة الإسلامية أو العربية أو بالانتماء إلى قبائلهم وعشائرهم وطوائفهم، فكون معظم هذه الأوطان هي كيانات استحدثت في القرن العشرين لا يساعد على ترسيخ الانتماء إليها كما لا يعززه كون هذه «الدول- الأوطان» كيانات أوجدت لأسباب يتضاءل معها وزن الإرادة أو المصلحة الشعبية، ومما يحض على الشعور بالانتماء إلى كيان أكبر، ومن ثَمَّ يضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن المستحدث، الخلفية التاريخية غير البعيدة الزمن من الانتماء إلى إمبراطوريات عثمانية أو أوروبية، كذلك يضعف هذا الشعور كون كثير من المثقفين والاقتصاديين والمواطنين العاديين يودون توسيع رقعة أوطانهم لشعورهم ضعف مواقع الأوطان الصغيرة في العوالم الاقتصادية الراهنة، خاصة وأن بلاد العالم الأكثر تقدمًا وغنى تتوحد وتتكاتف.

ومن ناحية أخرى فالقبلية التي لم يتخطها الإنسان العربي، والطائفية التي يشعلها المستفيدون من الداخل والخارج والتي يقع في حبائلها كثيرون، هما عنصران يضعفان الشعور بالانتماء إلى الوطن، ولو لأسباب تناقض في وجهتها الأسباب السالفة،

فهي تحث على انتماء أضيق من الوطن، بينما الأخرى تنزع نحو انتماء أكبر منه، وهذه الأسباب المضيفة لرقعة الانتماء قد تصب أيضًا في إيجاد تعاطف بين المواطن وبين كيانات بعيدة عن الوطن.

كل هذا التقاطع في الاتجاهات في شعور المواطن بالانتماء، مما يجعله محتارًا بين الانتماء إلى وطن استحدثته قوى خارجية، وبين انتماءات تكبر عن هذا الوطن أو تصغر عنه، يضعف المواطنة بمعنى الشعور بالانتماء، رغم أن هذا البعد أو هذا المعنى للمواطنة هو الأساس في التعبير العربي، وهذه الحيرة أو هذا الخليط من التوجهات في الانتماء، مع ضعف أو غياب عناصر المواطنة بمعناها الغربي يؤديان إلى الخلط بين الدولة والمجتمع المدني والدولة وصلات القربى والمجتمع المدني، لهذا غدا الحديث عن مواطنة الانتماء موضوع نقد أو موضوع شُبهة، فهو من ناحية يحمل معنى الاتكالية وعدم الاضطلاع بمسؤولية المواطنة، ومن ناحية أخرى يحمل معنى التعصب والفئوية.

ثالثًا- التعليم العربي والمواطنة: علاقة غائبة:

يُعد التعليم من أهم الأدوات والآليات الرئيسة في بناء وتكوين الإنسان والمواطن، فالتعليم والاتجاهات السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وإنما يكتسبها الإنسان من عمليات التنشئة التي تضطلع بها المؤسسات المختلفة، وأهمها المؤسسة التعليمية الرسمية (المدارس والجامعات والمعاهد.... الخ) والتعليم يعمل على تكوين وتطوير الشخصية الإنسانية ويكسب المواطن قِيَمًا حداثية مثل الموضوعية في التفكير، والفكر النقدي العقلاني، والقدرة على التخطيط، وكذلك التسامح والمرونة العقلية، والاستعداد للمشاركة الفاعلة، وهو كأداة وسيلة قوية وفاعلة لتحقيق الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، وما يترتب على ذلك من الحد من الفقر وتحقيق تكافؤ

الفرص والعدالة الاجتماعية والمساواة[1]، بمعنىٰ آخر، التعليم أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، كما أن التعليم حق من حقوق الإنسان والمواطنة، وتاريخيًّا لوحظ أن ثمة علاقة جدلية وثيقة بين طبيعة النظام السياسي وأهداف ومكونات النظام التعليمي، فقد كانت العملية التعليمية بمثابة الوسيلة الفاعلة في تغيير هيكل وبنية المجتمع وهوية أفراده وسماتهم الشخصية والفكرية.

هذا هو الدور الذي يلعبه - أو يجب أن يلعبه - النظام التعليمي في ترسيخ وتعزيز مبدأ وقيم المواطنة في أي مجتمع يسعىٰ إلىٰ الحرية والعدالة والمساواة والسؤال الذي يطرح نفسه علينا هنا: هل النظام التعليمي العربي يلعب هذا الدور؟ من خلال الدراسات والبحوث التي أجريت في عالمنا العربي عن العلاقة بين التعليم والمواطنة، تؤكد جُلّها أن التعليم العربي في فلسفته وسياساته وأهدافه بعيد كل البعد عن مبدأ وقيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنه حصر دوره الأساسي في عملية «التلقين» وهي تلك العملية الفوقية التي يقوم بها المعلم في ملىء ذهن وعقل الطلاب بالمعلومات والمعارف علىٰ مدار العام الدراسي، ثم يستعيدها منهم مرة أخرىٰ في الامتحان، ويخرج الطالب من هذه العملية خالي الوفاض، حيث إن تلك المعلومات والمعارف مفارقه لحياته العملية والمعيشية ولا ترتبط بها أو تتشابك معها أو حتىٰ تقدم حلولًا لمشكلات الواقع المعيش.

ونستطيع أن نؤكد هنا أن غياب المواطنة عن نظامنا التعليمي العربي يعود بالأساس إلىٰ أن هذا النظام التعليمي اقتصر دوره علىٰ إعداد الفنيين المهرة وأصحاب الياقات البيضاء من حاملي الشهادات بدرجاتها المختلفة، ولم يؤسس هذا النظام التعليمي من الأساس علىٰ فكرة المواطنة وحقوق الإنسان، فالمعلم العربي لم يُعد في

(1) قايد دياب، المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.

كليات إعداد المعلم على مبدأ وقيم المواطنة وكذلك المناهج والمقررات الدراسية لم تبنَ على هذا الأساس، فضلًا عن المؤسسة التعليمية ذاتها تسودها علاقات وتفاعلات اجتماعية بين مكوناتها من طلاب ومعلمين وإداريين بعيدة كل البعد عن فكرة المواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية[1].

وجاءت العولمة بتداعياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية لتشكل منحًى جديدًا في طرح الأفكار وأخذت فكرة المواطنة العالمية والمواطن العولمي، وذلك بعد إزالة الحدود الوطنية وضياع الدولة القومية، وأخذت الجوقة في مجال التربية تنشد نشيد المواطنة العالمية والمواطن العولمي، كان ذلك تحديًا جديدًا وكبيرًا أمام نظام التعليم العربي لم تطرح الأسئلة بعد حول كيفية مواجهة تداعيات العولمة على الأصعدة كافة، ومنها الصعيد التربوي والتعليمي.

رابعًا- أفق تطوير أهداف التعليم العربي في ضوء قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني أو الإقليمي لمواجهة شيوع القبلية والعشائرية والتعصب للجنس أو العقيدة، فضلًا عن الصراع الجاري والمغذى من قِبَل الدول الأجنبية ذات المصالح في المنطقة العربية؛ ذلك الصراع المفتعل والذي تحول إلى صراع سياسي ارتبط بالمصالح الأجنبية في ثروات الأمة العربية، إلا أن جذور العشائرية والطائفية والقبلية ما زالت فاعلة وتزداد يومًا بعد يوم، ولا يمكن مواجهة ذلك الصراع إلا من خلال المؤسسة التعليمية التي تقوم بتكوين وبناء الشخصية العربية خلال مراحل التعليم المختلفة من الحضانة إلى الجامعة وما بعدها في الحياة العامة، التعليم والتعليم وحده هو القادر على تلك

(1) شبل بدران، مكانة المواطنة في التعليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017، ص80.

المواجهة من خلال تشييد وبناء خطاب تربوي مؤسس على فكرة المواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للأفراد - أي المواطنة النشطة أو الحقَّة كما يعتقد البعض.

ولكن هل يستطيع التعليم العربي بحاله الراهن القيام بتلك المهمة الوطنية المستنيرة؟ الجواب كلا، إن النظام التعليمي العربي في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلته في بنيته الأساسية وسياساته وفلسفته، تلك الهيكلة تسعى - ضمن ما تسعى - إلى تأسيس هذا النظام التعليمي على فكرة المواطنة وحقوق الإنسان، ليس من خلال دروس نظرية تلقى في قاعة الدرس، ولكن من خلال الأنشطة والممارسات التربوية إلى تعزيز وترسيخ لقيم المواطنة وحقوق الإنسان من هنا فنحن في حاجة إلى[1]:

• بالنسبة للمعلم في تكوينه وإعداده ضرورة أن يكون برنامج الإعداد والتكوين قائمًا على المواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية وتلك مهمة الجامعات وكليات التربية في الوطن العربي.

• المناهج والمقررات الدراسية أيضًا لابد أن تبنى على فكرة المواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية ليس من خلال دروس صماء خشبية لا تخاطب الواقع أو وجدان الطالب وعقله ومشاعره، المناهج الدراسية المبتغاة تقوم على النشاط والتفاعل الحي من خلال أساليب واستراتيجيات التعلم الذاتي والتعلم في مجموعات والتعلم التعاوني والتعلم النشط، كلها استراتيجيات مستجدة تفعل قيم ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية.

• الأمر الثالث بيئة التعليم والتعلم، لابد أن تحض على قيم ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، تلك البيئة الفاعلة من خلال التفاعل الاجتماعي داخل جدران

(1) شبل بدران، مكانة حقوق الإنسان في التعليم، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، 2005، ص25-29.

المدرسة بين مكوناتها من طلاب ومعلمين وإداريين وممارسين تربويين، الجميع لابد أن يؤمن ويعتقد بضرورة وأهمية المواطنة التي تحقق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة وعدم التحيز وتؤمن بالوحدة الوطنية وبأن الوطن مكان يعيش فيه الجميع دون إقصاء أو تحيز من أي نوع من الأنواع الكل في واحد هو الوطن.

إن أهداف التعليم في الوطن العربي والتي تنحصر في بناء المواطن من خلال ضخ معلومات ومعارف صماء وخشبية في ذهنه وعقله لتجعله يؤمن بالوطن والعقيدة الدينية والسياسية القائمة في مجتمعه، جعلت القواسم المشتركة في بناء الشخصية العربية مفتتة ومتفرقة قطريًّا، كل قطر يُعلي من شأنه وثقافته، دون وجود رافعه جامعة للأمة العربية في القواسم المشتركة بينهما وهي كثيرة، اللغة، الدين، التاريخ، الثقافة... إلخ، لذلك علينا مراجعة أهداف التعليم وسياسته في الوطن العربي ليتحول إلى الآلية القادرة على بناء الشخصية الوطنية المستقلة القادرة على إعمال العقل والتفكير العلمي والنقدي، الشخصية الوطنية القادرة على فهم وإدراك المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وأين نحن منها، وما دورنا فيها دور الفاعل أم المفعول به، دور التابع أم المنتج المشارك الحي بقدراته ووعيه وثقافته، تلك أهداف عامة تتحول بعد ذلك إلى أهداف إجرائية ويصاحبها سياسة إعلامية وثقافية تصب في هذا الاتجاه.

وبناء على ما سبق فنحن نعتقد أن تطوير أهداف التعليم العربي لابد أن تنطلق من تربية مواطنية تعزز اللحمة الوطنية والتاريخ الوطني للأمة وتتصدى للطائفية والعشائرية والتعصب والتميز الحادث في وطننا العربي لأسباب بعضها داخلي وأغلبها خارجي يرتبط بالمصالح للدول الأجنبية الساعية نحو نهب خيرات الوطن العربي وإبقائه في حالة من التبعية وقلة الحركة والشلل على الأصعدة كافة؛ ففكرة الوطنية والمواطنية في حاجة إلى تأصيل وتعزيز في مناهجنا الدراسية وفي أهداف التعليم العربي حال تطويره وتجديده بما يوافق التحديات التي يعيشها عالمنا العربي اليوم.

خامسًا- الوطنية والمواطنية[1]:

إن المواطن يمكن أن يكون المشارك في الموطن، ويمكن أن يكون المشارك في الوطن، إلا أنه من البديهي أن المشاركة في الوطن أقوى وأعقد من المشاركة في الموطن. ولهذا السبب، يتغلب مفهوم المواطنية على مفهوم المواطنة ويستوعبه ويستعملان على الترادف، لكن مع ميل من المواطنة إلى الناحية الاجتماعية الجغرافية وميل من المواطنية إلى الناحية الاجتماعية والسياسية. فالوطن الذي يؤسس فكرة المواطن، وبالتالي فكرة المواطنة، هو في حقيقته التامة الجماعة الوطنية التي تستكمل التعبير عن شخصيتها وإرادتها بالدولة الواحدة المستقلة. والمواطن هو في حقيقته التامة الفرد باعتباره عضوًا بالفعل في دولة وطنية وهنا يحسن التميز بين الوطنية والمواطنية.

1- الوطنية: هي ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة، قوامها حب الوطن، أرضًا وأهلًا، والسعي إلى خدمة مصالحه، أو بعبارة أخرى ظاهرة نفسية فردية وجماعية، تدور على التعلق بالجماعة الوطنية وأرضها ومصلحتها وتراثها والاندماج في مصيرها.

2- المواطنية: فهي أيضًا ظاهرة مركبة، ولكن محورها هو الفرد من حيث هو عضو مشارك في الجماعة الوطنية وفي الدولة التي هي دولتها، ومن حيث هو بهذه الصفة خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات. بعبارة أخرى، الوطنية والمواطنية وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية ووجودها السياسي.

المفهوم الأول كثير التعقيد والأشكال؛ **والثاني** يتميز بطابعه السياسي الحقوقي. وفي الحقيقة عندما نتحدث عن المواطنية كنظام حقوق وواجبات، فإننا نعني في الوقت

(1) نصيف نصار، في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنًا، دار الطليعة، بيروت: 2000، ص55-77.

نفسه حقوق المواطن وواجباته في الدولة وحقوق الدولة وواجباتها بالنسبة إلى المواطنين. حقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين.

وعلى هذا الأساس تقوم بين الوطنية والمواطنية جدلية دقيقة، لا علاقة لها بجدلية التناقض، إنها جدلية تبادلية حميمة، يزداد غناها وترتفع حرارتها بقدر ما يتطابق الوطن الجغرافي والوطن السياسي والوطن الإيديولوجي في وحدة الجماعة الوطنية ويمكن إدراك شيء من تلك الجدلية من خلال التميز بين التربية الوطنية والتربية المواطنية.

3- التربية الوطنية: في المفهوم الشائع هي التربية التي تُعنى بتنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز به، وبتغذية الولاء الوطني في نفوس أفراد الجماعة الوطنية وفئاتها ولكنها في الواقع تحمل بالإضافة إلى هذا المعنى الضيق معنى واسعًا شاملًا حيث تدل على التربية التي تتم على مستوى الوطن، بإشراف الدولة الوطنية، حيث توجد، وتشمل كل النشاطات التربوية والتعليمية، وتتفاعل مع ظروف الوطن وحاجاته وتراثه وتطلعاته وأنظمته، وتحمل معنى وسطا حيث تدل على مجموعة مواد ونشاطات من شأنها أن تغذى الوعي الوطني والالتزام الوطني والعمل الوطني بطبيعة مضمونها.

4- التربية المواطنية: إنها جانب مما تشتمل عليه التربية بهذا المعنى الأخير، وموضوعها هو تشكيل المواطن وتنميته، انطلاقًا من تصور فلسفي معين لماهية المواطن ومن واقع التجربة في حياة الجماعة الوطنية ووجودها السياسي. وبهذا المعنى، يمكن النظر إليها كركن أساسي في نظام التربية الوطنية العام. ولكن لا يمكن في أية حال رد أجزاء هذا النظام إليها، فلكل جزء من تلك الأجزاء قوامه أو موضوعه وموضوع

التربية المواطنية هو، وفقا لتعريفنا السابق للمواطنية تنشئة الفرد من حيث هو عضو بالفعل في دولة وطنية ومن حيث هو بهذه الصفة داخل في نظام محدد من الواجبات والحقوق.

5- شروط التربية المواطنية[1]: بعد توضيح مفهوم التربية المواطنية بشكل عام وتحليل النظرة السائدة إلى التربية المواطنية نستطيع استخلاص بعض الشروط حول التربية المواطنية، التي نعتقد أنها تُعد تصورًا أوليًّا نحو الإسهام في حل إشكالية التعليم والمواطنة والمسؤولية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع.

(أ) التربية المواطنية عملية تربوية نضالية مستمرة: هي عملية نضالية؛ لأن المواطنية ليست من المقولات السياسية البديهية التي تسلم بها جميع الدول والأنظمة، ولأن المواطن كائن سياسي ليس من السهل الحفاظ عليه بعد تشكيله، إن التسليم الدستوري بالمواطن كحقيقة جوهرية في الدولة يُشكل خطوة أساسية على طريق التربية المواطنية، شريطة أن يكون الدستور خاليًا من التناقض في تحديده لمقومات المواطن والمواطنية، إلا أن العبرة الحقيقية تكمن في الممارسة الفعلية للمواطنية، وهذه الممارسة الفعلية التي تجرى على صعيد مؤسسات الدولة وتصرفات المواطنين تتخذ أشكالًا متباينة وتمر في أطوار مختلفة، فينبغي ترسيخها وتحسينها باستمرار.

(ب) التربية المواطنية تقتضي تغليب الانتماء إلى الوطن، أي إلى الجماعة الوطنية ودولتها الوطنية، على أي انتماء سياسي آخر: هذا الأمر مفروغ منه في البلدان التي حققت قدرًا كافيًّا من الوحدة الوطنية السياسية والاندماج في المصير الوطني، ولكنه موضع جدل واختلاف في البلدان التي تخضّها جدلية الوحدة والتعدد، ومهما يكن الحل الذي تستقر عليه هذه الجدلية، فإن المواطنية الحقَّة تتنافى وتقديم

(1) نصيف نصار، المرجع السابق، ص48-53.

الولاء السياسي لأي سلطة جزئيــة في الدولــة على الـولاء الـسياسي لـسلطة الدولـة نفسها، المـشكلة إذًا هي مـشكلة الدولـة الوطنيـة وقـدرتها الفعليـة على التعامـل مـع أعضائها كجماعة مواطنين، لا كجماعة عبيد، ولا كجماعـة مماليـك، ولا كجماعـة مؤمنين.

(ج) التربية المواطنية تستلزم النظر إلى أعضاء الدولـة على أسـاس أنهـم كائنـات عاقلة وحرة: وهذا يعني أن نظـام الحقـوق والواجبـات الذي يـربط المـواطنين بالدولـة والدولة بالمواطنين هو من صنع المواطنين أنفـسهم مـن حيـث إنهـم قـادرون بعقـولهم وإرادتهم الحرة على معرفة مصالحهم العامة والالتزام بالقوانين والقواعد الـتي تـصونها وتحققها. ويعني أيضًا أن التربية المواطنية هي في الصميم تربية على المسؤولية السياسية. فالناس لا يكـرهون الاسترخاء وإلقـاء المـسؤولية على غـيرهم، وخـصوصًا على الذيـن يتمّتعون بالثقة والاحترام والقيادة، وهؤلاء لا يكـرهون الاسـتئثار بـالقرار الـسياسي ولواحِقه، وغالبًا ما يدخل الخلل إلى الحياة السياسية في الدولة من هذا الباب، فالتربيـة المواطنية الحقَّة تجعل المواطن مسؤولًا تمام المسؤولية، سواء كان في صـفوف الحـاكمين أم في صفوف المحكومين، ومشاركًا تمام المشاركة بحسب موقعه في بنـاء نظـام الحقـوق والواجبات المتبادلة بين الدولة وأعضائها.

(د) التربية المواطنية تستلزم النظر إلى جميـع أعـضاء الدولـة على أسـاس أنهـم متساوون أمام القانون: إن قاعدة المساواة في الحياة المواطنية منبثقـة مـن المـساواة في الكرامة الإنسانية، ومن الإخوة الوطنية، فهي تعبير عن العـدل مـن هـذه الجهـة، وهي أيضًا شرط لوحدة الجماعة الوطنية، فالمساواة أمام القانون تعني أن المواطنين يخـضعون لقانون واحد دون تفريق فيما بينهم، إلا بـسبب الجـدارة والاسـتحقاق، والاشـتراك في حياة قانونية واحدة تشريعًا وتطبيقًـا للـشرائع، له أهميـة كبـيرة في وحـدة الحيـاة بـين

المواطنين، ومهما قيل من أن المساواة أمام القانون هي مساواة شكلية، فإن ذلك لا يقدح في قيمتها كشرط للتربية المواطنية الحقَّة؛ إذ لابد أولًا من تحديد من هو المواطن، وعندما يتساوى أعضاء الدولة في اشتراكهم في التشريع وفي خضوعهم للشرائع التي يضعونها لأنفسهم، فإنه من الممكن أن تتحول المساواة أمام القانون إلى أداة لإزالة أو تخفيف الفوارق غير المبررة التي تنشأ بين المواطنين بسبب تفاوت الثروة أو الجاه الاجتماعي أو غير ذلك.

(هـ) التربية المواطنية تقتضي أن تكون سلطة الدولة محصورة في نطاق الخير المشترك لأعضاء الدولة، كأفراد وككل: إن مفهوم الخير المشترك من المفاهيم المجردة التي تتحمل تفسيرات كثيرة في التطبيق العيني، ولكنه من المفاهيم الأساسية في الفلسفة السياسية، والمهم بالنسبة إلى التربية المواطنية هو أن تتحدّد، كتربية، بنطاق الخير المشترك للمواطنين. فالدولة من حيث هي جماعة مواطنين، تعني بالخير المشترك لهؤلاء المواطنين، ولا تعني بقضايا المعرفة والاعتقاد والقيم الأخلاقية والجمالية وسواها. إن هذه القضايا تبحث وتعالج، وبحسب مناهج ومعايير خاصة بكل فئة منها، ولكل مواطن الحق، من حيث هو كائن عاقل وحر، أن يكون له رأي فيها، وهذا يعني أن تعدد المذاهب والاعتقادات شيء طبيعي في كل مجتمع يعترف بمبدأ الحرية الفكرية، ولا يُعقل أن يكون هذا التعدد مانعًا لذلك الشيء الذي اسمه الخير المشترك، فالتفكير في الخير المشترك، وفي القوانين التي تنظم العمل به، وله، يتأثر دون شك بالمذاهب والاعتقادات التي يتبناها المواطنون، وهو لهذا السبب أمر لا يتمتع بالبداهة المطلقة والإجماع، وحتى إذا توافرت في الجماعة الوطنية وحدة المذهب والاعتقاد، فإنها تتوافر في مجال دون مجال آخر، ولا تلبث مع الزمن أن تتراخى ويظهر التعدد فيها، مما يعني أن التوفيق بين الحرية الفكرية، التي هي مصدر التقدم الفكري

والتعدد في المذاهب والاعتقادات، وبين الخير المشترك، الذي تنهض عليه الدولة، عملية مفتوحة على الدوام، تتفاوت المجتمعات السياسية في طريقة القيام بها وفي النجاح في حل مشكلاتها بحسب أنظمتها وتجاربها السياسية، والتربية المواطنية الحقَّة هي التربية التي تهيئ المواطن، حاكمًا كان أم محكومًا، لكي يبرع في القيام بهذه العملية.

(و) التربية المواطنية تستلزم اهتمامًا متوازنًا بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة أخرى: بالنسبة إلى حقوق الدولة وواجباتها فإن تاريخ المواطنية عبر الأشكال المتباينة التي عرفتها المجتمعات السياسية حتى اليوم، كان صراعًا بين حقوق الدولة التي تترجم واجبات على المواطنين، وحقوق المواطنين التي تترجم واجبات على الدولة، وليس ثمة وضع تاريخي يستطيع إنهاء هذا الصراع تمامًا، ولكن من الواضح اليوم أن التركيز على حقوق المواطن، إذ يفيد في رد سلطة الحكم إلى مصدرها، أي الشعب، وكبح جماح الحكام وأطماعهم، لا يوصل إلى الغاية إلا إذا التزم المواطنون بتأدية واجبات تجاه الدولة، متكافئة مع الحقوق التي يرونها لأنفسهم، فالتوازن المطلوب في نظام الحقوق والواجبات ليس توازنًا مشتقًا من فضيلة الاعتدال، وإنما هو توازن مشتق من المنطق الداخلي للمواطنية الحقَّة.

(ز) التربية المواطنية تستلزم تطويرًا مستمرًا لمحتوى نظام الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة: هذه الحقيقة تعد نتيجة للحقائق السابقة، فالاهتمام بتشكيل المواطن لا يتطلب فقط اعتراف الدولة به وشعوره بوجود حقوقي في الدولة، وإنما يتطلب أيضًا مراجعة دائمة أو دورية، للحقوق والواجبات التي تتعلق به وبالدولة، بحيث تتوسع دائرة مضامينها، ويتغير ما ينبغي تغييره منها، ويتعمق وعي المواطنين بوحدة الحياة والمصير التي تجمعهم في دولتهم وبواسطتها.

تلك هي التربية المواطنية التي يجب أن يطور نظام التعليم العربي في ضوئها، ومن خلالها نستطيع أن نفك التناقضات القائمة بين بناء الشخصية العربية من خلال نظام التعليم ومكونات المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، لكن أهداف وفلسفة التعليم العربي الحالية بعيدة كل البعد عن قيم المواطنة وبناء وتكوين الإنسان الواعي الحر المستنير، إن الطريق إلى تكوين وتشكيل الإنسان العربي الحر ذي العقلية الناقدة، المؤمن بقيم المواطنة وحقوق الإنسان، هي طريق التربية المواطنية التي تعنى بالأساس بالتكوين السياسي والاجتماعي، وبناء وتكوين الإنسان الفاعل الواعي والمدرك لواقعه ولعالمه ولدوره حيال القضايا الوطنية المحلية والإقليمية والدولية.

*

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- أليكس ميكشيللي: الهوية، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم لخدمات الطباعة، دمشق، 1993.
- رفاعة رافع الطهطاوي: المرشد الأمين للبنات والبنين، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، 1289هـ/1874م.
- ـــــــــــــــــ: مقدمة وطنية مصرية، مطبعة بولاق، القاهرة، 1283هـ/1866م.
- شبل بدران: مكانة حقوق الإنسان في التعليم، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، 2005.
- ـــــــــــ: مكانة المواطنة في التعليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017.
- قايد دياب: المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: سلسلة دراسات عن المرأة في التنمية (3)، المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- لويس عوض: الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
- نصيف نصار: في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنًا، دار الطليعة، بيروت، 2000.

ثانيًا- الأجنبية:

- Mark H. Roelofs, The Tension of Citizenship: Private Man and Public Duty, N.Y.: Rinehart, 1957.

● ○ ●